

Handwritten text in a script, likely Indic, with a red circular stamp on the left margin.

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 لَكَ الْحَمْدُ يَا مَنْ خَصَّ الْخِدْيَةَ
 عَلَى نَفْسٍ مِنْهَا نَفْسُهُ نَفْسُهُ
 كَذَا الشَّيْءُ خَتَمَ وَلَيْسَ الشَّيْءُ
 فَكَمْ نِعَمَ لَهُ نَحْمُكَ مَنْ نَعُدُّهَا
 فَارَكَ مَوْلَى هَذَا فَضْلُ مَنَّهُ
 بِاسْمِ اللَّهِ الْخَيْ غُرُفَ وَهَذَا
 بِأَوْصَالِ الْوَلَدِ وَصِفَتْ بَرْقَةً
 فَانْشَأَ لَهُ الْحَقُّ جَلَالَهُ
 نَعَالَتِ يَأْسُ خُصَّ بِالْصَدْرَةِ
 وَاسْمُ مَنْ لَا رَيْبَ لَا الْفُتَا
 نَمْرُوهَ دَانَا عَنْ صِفَاتِ الْخَلِيفَةِ
 كَذَا مَوْلَى الْقَبْلِ دُونَ الْإِسْرَافَةِ
 هُوَ الْوَلِيُّ الْمَوْجُودُ بِالْإِسْرَافَةِ
 هُوَ الْوَلِيُّ الْقَدِيمُ بِعِلْمِهِ الْخَفِيِّ
 كَذَا الدَّيْمُ الْبَاقِي بِرُفْعِهِ الْهَائِمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 لَكَ الْحَمْدُ يَا مَنْ خَصَّ بِالْخَيْرِ
 كَذَا الشُّكْرَ حَتَّى وَلَيْسَ لَكَ
 فَكَمْ نِعَمَ لَمْ يَحْصِ مِنْ نِعَمِكَ
 بِاسْمِكَ الْخُشْيَ غُرُفٌ وَهَذَا
 فَانْشِ الْإِلَهَ الْحَقَّ جَلَّالَهُ
 وَأَسْمَدَانِ لَا رَيْبَ لَكَ
 مَوْلَا الْوَلَّى الْمُحِبُّ فَوْدًا لَكَ
 هُوَ الْحَقُّ وَالْقَوُّمُ بَعْلُهُ خَفَى

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 عَلَى نِعْمَةٍ مِنْهَا نَعْلُهُ نِعْمَةٌ
 عَلَى خَلْقٍ جَالٍ بِأَجْرٍ لَوْ طُفِئَتْ
 فَارْتَبَتْ بُولَى أَهْلَ فَضْلٍ وَمَنْ
 بِأَوْصَالِ الْوَلَّى وَصِفَتْ بَرْقَةٌ
 نَعَالَتِ بِأَنْ خُصَّ بِالْمَعْدَانِ
 نَمْرَةٌ ذَاتًا عَنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ
 كَذَلِكَ قَدْ لَقِيَكَ وَنَا الْإِسْلَامِ
 كَذَا الدَّامِ الْبَاقِ مِنْ نَهَائِمِ

١٥٥
نقدس عن جنس ونوع وجوهر
وعن عرض ذاتا وعن وصف
كذلك عن قيد ونيد وزوجة
وعن دليل الوراثة والخدمة
له جل وهو المحقق عبادة
له الامر فوض شئ من كل شئ
نفرد فهو الفرد لا عدد له
عني عزير دأما دون ذلك
فنزله عن ابن وكيفية مغطا
بنبي حلي فهو ذو الازلية
ولا حل في شئ ولا في خلق
ولا حل في وهم وقيل وخلق
وعن وصفه بالجارح متوهم
فلا يصفه الخلق كالبرية
ومن شبهه الميت الجليل الخلق
فذلك كثر منصف عن صحابي
فجل تعالى عن قال مشبه
وعن قول يعطيل من نوع ردة

علم بما قد كان او هو كان	نعم وله قول يعرف بمصنوع
كذلك ليس الحرف من وصية الله	اذ الحرف والاصوات واللوح
فصحانه فهو الخيط على	وليس يخاف عنه مقدار ذرة
ومن قال الجسيم فهو مشبه	كذلك حلولي على شقوة
وقد لم تكن لك من	يري حلولي فاذرك من لسانه
وليس على الزمان مفيدا	كأنه حلولي في مكان وبغية
بأنك عما يدرك كل احد	ولا شيء الا صاد وما لا راد
لحن برؤوس خلقه ومساكنه	ولا شيء بعد دون سبق المينة
ومن قال ان العبد يخلق فعلة	فقد نزل ليس اهل المينة

فغاشى وتوج الشئ عن غير فعله فلا تكون لونا لاهل الصلابة
 ولكن لا يرضى تعالى بناحيش ولله شعري وجران نار حشيش
 واره الخ اشباح تعود بشرها ولم نلفظك في حشيش بعد حشيش
 ومنى لغيرها بالشام كاضد بما قاله نحي العظام للمرمة
 وذاتية الاوصاف عندنا وميل لا عناد الحق من غير حوة
 حاة وعلم قدم وارانة كلامه والبصار للمعزة
 كذا الشئ ايضا والبقا فسد صفاك لذات الله والصدق
 تعالى على كل شئ ميسج له وعليه كم دليل وابية
 واسم من الغنم الحاتم الذي له بعثة حشيش وعظم شفاحي

محمد الهادي وفضل مرسل
 معاذلة محمود الوعداني
 وقد أقر في الاسر بالانباظم
 وانزل في كجيا صالح نعوته
 وقالته الهالك في بعض زوره
 بني جلالا ليعتاق نفع الهدا
 وكم حجاب لا انحصار لغزها
 ومن كفة ما تجوز نفعه
 حينئذ نفي أربعه انش
 روى برباخ ساطع نور طلعه
 به ولة جبا بلوغ الوسيلة
 وفيه اسفرت ولبها الرضية
 وما فيه من خشن ووصف النبوة
 وما يله بالصر في جل وقفة
 وتارت به لا لو ان من لغز ظلم
 فيها الشفاق البدر والصم آت
 كذا الحصى يدري احسن حكم
 وقد ترفقت فضلا به الرطوبة

و اوصافه في العارجات الخفية
 و انكارها ككفر الكمال سرية
 و قد فتح الله الفتح بسيد
 عليه صلاة الله ثم سلامه
 و آله و تحييم ثابتهم و من
 يلوذ به من اهل بيت عترته
 و اسماء الله يعرض خلفه
 و اسال مولاي الورود يكون
 و يبرز فناء نور النجاه و سرنا
 و نعد فهدى في الغضا و نطقه
 بحج شروجه مع صم درة

وَسَمِيَّتُهُ بِالْأَرْضِ فِي غَوَايِطِ الْجَمِّ الْفَضَائِلِ الْخَفِيَّةِ وَنَحْشِهِ
 بِسَبْقِ سَوَالِ مَنْ حَاسِبُهُ تَوَكُّدِ وَذَلِكَ فِي تَجْرِيدِ حَالِ وَغُورِهِ
 لِمَا يَخْتَصِمُ مِنْ وَقْعِ بَيَاضِهِ بِأَوَامِرِ فِي الرُّوْحِ وَالْهَيْبَةِ
 فَتَرْتَجِدُ الْعَزْمَ بَعْدَ سَوَالِهِمْ تَجِيئًا لِمَا قَالُوهُ مِنْ غَيْرِ ضَرْبَةٍ
 فَادْكُرْ مَسْتَقْنَى بِهِ وَنَظَائِرًا وَأَسْطَرْدَ اسْطَرْدَ إِذَا شِئْتُمْ
 فَانْقَلَبَتْ بِالْإِطْلَاقِ شَيْخِي وَنَحْنَا فَعَنِ اسْمِ السَّيْرِ مَبْنِي
 هُوَ الْبَلْفَغِيُّ الْهَامُ وَغَيْرُهُ أَعْيَنَهُ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ كَلْفِهِ
 أَرَى الْجَمْلَ مِنْهُ لَفْظًا لِنَظْمِهِ كَرْدَ لَيْسَ لَعْنَةً مَبْنِي الْهَيْبَةِ

بَابُ فِي الصِّفَةِ وَالْوَلَايَةِ وَالْعَرْلِ ٤

سروط النضا منها صريح نفوذ	كأنه واستخلفت حتى الماتمة
كأنه كذا يا شاكضا كاعتراف	عليك كل فوضت أول وقلة
ومنه قبول في ولاية العا	ومنه عقدا مثل نصب الحاكم
فبنت نفوذ جعلت جيفالة	كذا نفوذ شرط في قبول الإمرة
لمن حضر الشفيع لا بغيره	فصح تراخيهم على حين هيبة
وفي الشرح ثم لروضهم الحكم	وكل لغنوا له الفياذ اللازمة
والجوز وخلافه في إيطالظ	أم الحكم يكفي فيه عند المظن
وحاصله وجهان من قال عمله	قبول في الاحتياج فيه الحكم
ومنه وجوه خلفهم أن فاضيا	كذلك وكل فيه أم لا لرغبة

ومن مقتضى هذا البين قوله بل نظير ونرجح له عن تعظيم
 ويظهر تفرق بان القضاة ولاية التوكيل من باب
 ونقوضه من الشفاء كالحاجة وللغير ارسال بغلار صنفه
 ويشهد مع بوب الحابلين بنولية ان لم يحط بشهرة
 كاستاذ فاض الكايشه باحكام فالخط على الثانية
 وصوتى الهندية كاد مرسل كتابا بنقوض الحاج بخطه
 ونقوضه من له ارجل عذر لحاوي مربوط في القضاء السنية
 وان يعلق من فحتم في قوتها ولا يثبت اهلية فيه حلت
 كذا مستلزم شرط في واية لنا يه علم بها في العقيدة

وعن صالح بن يحيى الكبير نفعنا
 واراؤه ليست بأرا عليه
 وفي كتاب الحكم ما نفع قوله
 وفي أدبنا في هذا ما لم نجده
 واعني ابن سنان كذا البارز
 وكل علم الفقه حائز الفقه
 وايضا جميع البرزخ القول القلبي
 كذا ابن سنان ويدر عن رجل
 ولست بمرجع المرافعي وروضة
 وان حقا فضلا لكل عقيمة
 وان لا ينالها الغزال وعزله
 وفن جيتون ثم لا غامر البت
 والاعتراف في البحر في البحر
 ووهب البزق ليدروه من راحة
 كذا كالعالم في ربح المراتب
 كذا مشيئة كذا كذا
 وليس لعماد ابن عمرو نفعنا
 كذا كذا كذا كذا كذا

رجل
 من

ويقتضي ايضا عزل قاض لنفسه

ومختلف لم يتوطئ لسوءه

وضحح في الاصل ان لا يفتي في

بغير رضى منه لاشاء الحرمة

ومبتدع في قول من ساقه

له لا يولى لا كتاب لبدعة

وعذر وامر اخذ الاجماع رواية

اذ الشرط اهل الاجماع فقط

وشروط الذي يقتضي علم اصلا

صححا والا فهو رد لخسبة

فاما بطل او بطل الاجماع

فبالجمل ودود لسم الطوية

باب في كونه مقتضى

وكاللفاقضى

فيقتضى من كتاب وسنة

مراعى ترتيب النص لا دلة

وبعدهما لا يمتنع الاجماع

اذا لم يجد نصا في ذلك قدره

وينفذ ايضا عرف قاض لنفسه
 ومختلف لم يترط لسوء
 وصرح في الاصل ان لا ينفذ
 بعير رضى منه لاسا له خرسه
 ومبيح حتى قبول من ساقة
 له لا يولى لا كتاب لبرعة
 وعدوا من اخذ الاجل رواية
 اذ الشرط اهل الاجل فظن
 وشروط الذي يصح علم اصله
 صحيحا والا فهو رد لحسية
 فاما بيلم او يظن اجله
 فبالجمل ودود لسم الطوبى
 باب في كيفية القضي
 وحال القاضى
 فيقض من كتاب وسنة
 مراعى ترتيب القضاة
 وبعدها الى جميع ثم الاجل
 اذا لم يجد نصا في ذلك فدره
 اذا لم يجد نصا في ذلك فدره

حريء معاذ حين في قاضيا دليلا فالعلم اعظم اجته

وان لم يجد عدلا وبولي فليس تنفيذ احكام له الضرورة

كذلك ان لم يلق الامتداد كما هو منقول بولي القطعة

وعر حجة الاسلام في الامور وسطر في كتبه كالحل المصم

وتنريح ايضا عن الاصل والعدل اذا ما انزل فيهم بلوا ائمة

بما يعرف الحكم للفرع الذي يباينة عن ذلك استقرت

باب في الاستحلال

واطلافة استخلافه خليفته اناسه لاعتنه دون الاضافة

واطلافة وكل يكون كجمله وخالفه الاطلاق في المنابة

وفرق بالانسان حاج وافتك
أمر معين فليتب بالاعانة

كذلك الرعاوي ما يستثنى من الدعوى المحمول

ولا يمتنع الدعوى المحمول سوى له التدبير فيه مكتمة

وفرضه ينافي لديه مقدار كدعوى المحمول بأذم وكسوة

ويدخل في هذا القرب فادم على نفع الاعطاء الدعوى لرفعة

على الزوج بالانفاق في جمعها ولم يدر ما مقدار ما يتقوت

فلا كالم التدبير في عايلة تليق به من مبرغيره وليسترة

وايضا فيستثنى ما يلة عادة بها يمتنع المحمول نحو الوصية

واقصروا محمول كل حاله بتقدير يراي منه ايضا انما

كأعوى فقير للزكاة ومن غسلا	مُصالح مع جميل أمير الرعية
وأيضا فبستى المذبح رَحْمَةً	مع جميل في الدعوى رابحة
كأعوى ما رثا النقص حين ميعه	معيه لا مِرَّة لأحراك آخه
كأنه أكل أدس في معاوضه نَد	كأنه دعوى سخي للخلوة
كأنه أكل السيلاد في حيايته	فأشع دعوى جميل رث الحيايه
على سيد فاجته لاشه	على امر أدس في ازكاي خطره
وادر حيايات يغور رحكها	بأخوه الدعوى ودعوى لغره
وإغلاف مال فيه بالمرء يشك	كأن في فساد الدي ارس الكاره
كأنه أكل الامان دعوى فحشه	وفي الجور للثقل مع جميل اقهره

ودعوى غير المتكلم من غير
 كمن فوّضت لغيره ليعاين الخيرة
 وجارية مشروطة في جملة
 مع ايجال جعله في دلائل قلعة
 يجوز في الدعوى وذو اللفظ
 الى يدعى ايضا ظهور الجنينة
 وذلك من مجهول دعوى لم يفتح
 وساغ لادراك المعاني الرفيعة
 ومن ذاك مجرى لآية في الصلوات
 وذلك الى الغاي مروي وخبره
 ومن نوع احكام نشاط برهم
 دعوى موجه عند قسم العينة
 ويسمى في الجواب دعوى تعدد
 كزوجته مولى تدعى دون طين
 عليه بالادلة او ذاك لنفسه
 فاما ملحق لا يوجب بغيره
 ومن لزم في الامم دعوى ثالثة
 بالادلة او الحظ انما كان لرفعة

في
 في

في
 في

وقام في خطاه المنكرين وسجنا
 جلال ومن في الغفلة في توي السجنة
 هو الأفتة ابن الحبر والبرسجنا
 كذا شيخ لا اسمهم الرابع وقد
 ومن نشرت فتواه شرقا ومغربا
 وسادته شاه من الملقبة
 فداهم جوقه بالفراد مصنف
 نضر عمر لا بدعاوي برنجة
 وضمت له ذال باب في حصرها
 ليحصل تقريب المعاني الغريبة
باب في الدعوى الدائفة والمطلوبة
 ودليل الدعوى مانع من سماعها
 سوى في فروع نظم في غرضها
 وضامها ما قيم نفع المخرج
 بأن يرام بالبرعوى براه ذمها
 كدعه اه الباض الغريم ومنعه
 نهادة الباض خصم الوثيق

وَالْحَقُّ مَعَكُمْ الْبَرَّةَ فَاصْبِرْ
وَأَعِظُوا بِمَا أَنْتُمْ رَاكِعُونَ

وَدَعَوِي كَأَيِّ شَيْءٍ مُعْتَقِي	وَيَسْأَلُ النَّبِيَّةَ الْفَتِيَّةَ حَتَّى تَلْجُ
فَرُوعَ مَلُوبٍ يَحْجُوزُ حَقَّهُمْ	بِالنَّبِيِّ أَيْ بِخَافَةِ تَحْذِيرِهِ
وَمَوْتُ أَحِبِّهِمْ لَدُنْ مَوْتِهِمْ	فَصَحَّادَةً لَا تَقَالُ الْكَلَامَةَ
مِنَ الصَّابِرِينَ الْمَرْبُومِ دَيْنًا خَلَا	عَلَى رَبِّ دِينٍ بِالْوَفَاءِ مِنْ خَلْفِهِ
مِنَ التَّوَكُّلَاتِ الْمَصْدُورَاتِ لَوَادِمَ	بَعْدَهُمْ دِينٍ لِلْوَفَاءِ يَهْضُمُ
وَعَلَّلَ هَذَا دَرَجَتِي بِصَفَاتِهِ	فَعَرَفَ فِي الْمَرْبُومِ وَارْتَضَعَتْ
فَيَحْزَنُ ذَلِكَ كَمَا قِيلَ لِمَا عَدَاكَ	يَحُلُ فَلَمْ يَكْطَعْ رُجُوعَ الْعَرَامَةِ
وَمِنْ ذَلِكَ دَعْوِي لِلْمَرْبُومِ فَإِنَّ	بَدْرِي لَبْدِي نَسِيتُ لِقَاءَ بَيْتِهِ
وَدَعْوَانِ إِمَّا اخْذَرَهُ أَوْ يَحْوَاهُ	نَزَّذْ دَعْوَاهُ مَسْتُ دُونَ هَيْهَ

وَصَفَاتِهِ

وهذا قد استنوه روح الامني في دار باب لكل النواف
 وقد سبق استناده في الامني واخر اجده من غير ملامه
 ودعوا له من موافق الامني في دار باب لكل النواف
 وكل من يدعي اليه في دار باب لكل النواف
 فسمع دعوا له في دار باب لكل النواف
 وما لم يسمع دعوا له في دار باب لكل النواف
 فان لم يسمع دعوا له في دار باب لكل النواف
 فسمع دعوا له في دار باب لكل النواف
 نعم يسمع الدعوي اذا كان في دار باب لكل النواف

وَيُكَلِّمُهُمَا فَأَلْوَاهُ فِي مَجْلِسِهِمَا وَمَا سَأَلْتُمُوهُ لَكُمْ لِمَ الْيَاقِينِ
 وَلَقَدْ لَكُمُ الْمَثَلُ الْأَشَدُّ بِالْأَعْيُنِ لَكُمُ الْيَوْمَ الْحُجُومُ الْكُبْرَى فَاصْبِرْ
 وَلَوْلَا فَخْرُكَ لَكُنَّ مِنَ الْغَالِينَ لَمَّا نَذَرْنَا مِنْهُ خِطَابًا لَوْ رُحِمَتْ
 فِي رَجْعَةٍ لَقُضِيَ بِهِمْ أُمُورُهُمْ مَا رَدَّ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمْ لَمِيزًا
 خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ لَمُومًا دَعَوِيَ مَجَانًى وَتَوْبَتُمْ إِلَيْكُمْ أَلَمْ تَرَ يَوْمَ الْيَوْمِ
 بِالْأَعْيُنِ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُ بِأَعْيُنِنَا فَوَافُوا الْيَوْمَ الْكُلِّي
 وَرَبُّكَ لَعَلَّيْكُمْ خَوَّافُونَ لِقَائِهِ فَدَعَا لَهُمْ نَارُ الْيَوْمِ أَنْ يَقْبَلُوا صُورَهُ
 وَإِنْ كَانَ مِنْ بَنِي الْعَقْلِ حَكَمَةٍ بِأَعْيُنِنَا قَدْ مَضَى غَدْرُهُمْ
 عَقِبَ سَوَالٍ رَافِعٍ حَلَمَ عَصِيْرَهُ كَالْحَلِيمِ يُبْدِي الرِّمْعَ فِي دُرِّهِ

فیوٹایوم چندہ عذری

فَيُسْقِطُ ذَاكَ الْيَوْمَ دُونَ الْقِيَمِ

وَشَوْغٌ فِي الْأُمُورِ عَلَى الْكُرَى

تَقْوَى الْقَوَامِ بِصَوْبِ الْغَزِيَّةِ

مع الذكر في الدعوي امثالهم

من القوت بل اجبو لتفر فضة و

وما قيد ومينونة بان حمله

من الحکم الانفاق قید بربطه

اذا لم تكن في عرقه لو فاب

ماجاز وراث لا رث بخله

باب

في الاستيفار

وَمِنْهُنَّ أَهْلُ الْإِيمَانِ

وبأمر في الدعوى بخروجي

ومن منع الاستغفار والنفس اخبروا

فَأَمَّا مَنْ خَافَ يَدِي لَوْثٍ فَقُلْهُ

و دعوی استقامت الکاح فلها

على صوفى الاطلاق غير وجهه

وقال الخليل انما انفق لمعناها

ويزنضهم واستغسل الخليل الذي

ويبقى الاستغفار ان كنت جاحدا

فما كان الاستغفار الا لله بهم

باب في جواب الدعوى

وقال في الاستغفار ان كنت جاحدا

ويزنضهم واستغسل الخليل الذي

ويبقى الاستغفار ان كنت جاحدا

فما كان الاستغفار الا لله بهم

ذكر ربة حرة فيه فاسترد

كما شرط الوصف في ذيل الفاعل

ورجع شحى الى الجانب انما

لشجوة اخبار الفضا الغوصة

باب من شرط الفضا في المحلوم

وسمى الفضا ان ليس للنفوس

ولا فرع بل العادة ردت

كثابة ودعاه بان

الى نفس نفوس فالكرم بعلة

لذا ان تولى في دعاوى الشراكة

لما جرت من نفوس لنفس تركية

ونابيه نفوس لهم وعليهم

ولو منع فلفظ حسن تركية

وخص من الحكم في غير عصمة

ومعها نفوس نفوس شريفة

وبتدرايض في الخصايع من حول

بذلك اعظم بالعبور والفرقة

وفي غيرهما من النواحي خلافاً لغيره في بعض النواحي

باب في التسوية بين الإخصام في المجلس

وقوية الإخصام في جميع النواحي

وفي السائل المخرج في جميع النواحي

وما خرج المخرج في جميع النواحي

وفي الرخصة المخرج في جميع النواحي

وليس في المخرج في جميع النواحي

وان كان خفي في جميع النواحي

كذلك في المخرج في جميع النواحي

واعني به اكل المروزي ونظله
 فقل ان ذلك مع تبدل المعنى
 كذا قبلهم وهو في معنى
 ولا وجه يبدل في اشياء خصوصاً
 فان كان في دعوى الوكيل بطلان
 ويحكي الهمام ان المظفر نادى
 ففي سجدتهم باج اصل محال
 بآية في اكل النسيء وامر المظفر
 ويؤكد ما قد مضى من حيافة
 خلا من خصوصاً كما في المصنف

ومن ذاك سئل في القضاء فرفع
بأنهم من البرية فخصه
وحتى نزل أن السيف قد يك
الرجح على المنهاج يعني نفسه
كلما الترتيب والاذن عرس وتلم
فذلك هو السبيل نحو العفو

باب في امتناع القضاء على ما منع منه

وان يوقى حله في عروجه
ويجوز له الامور المستوية
وفرق ما بين التهود واليهودية
والفقيه خصا لحظر الفسقة
ولكن يصح الحكم من الحكم من
منعاه الاستفسار ايضا

باب في ادب القاضي ومراعاة الخطأ

ومن ادب القاضي ان يحيط بحجرات
ثبوتها وحجراتها
ثبوتها وحجراتها

واستلوا الصخرة وصفا بحليته

وما فأكده شانه الله على الخير رزقه

بل النفل في خلقهم وراثة

ولكنه نوع الحياض ونحوه

وعنه استار الخلق بالأسنة

على حاضر في الحين أدت وأبنت

وان ماته مبروزة عليه فلم ينفد

حلاه على اقل في الما بعينه

ولكن ذلك السجح في بيان في

تعلق الجلاء مضطحا ونوع وسادة

بان كان معروفا لغراضه

بما هو طلاء فذلك وبشئ

باب في امة في الاجرة على الحسنة

وما أخذ اجرة لهم ان لم يكن له

على ثبوت مال لخدمة دون رزقه

بشرط احياج كالا في قسم

ويزيل من فيه الغصارة الوهم

واطلق في التنيه احدا لاجرة	على بيعه لئلا عفت لاجرة
اذا لم ينجح بين على ذاك في القضا	وقد ان لم يلق صلح شردة
تبرع احسانا بانه ليته له	وعن اخذ اجور ليوح بترحمه
ويشذ هذا في البين ويايل	وابضا في الكاوي الكبير نفو
كذلك البند في قيد اللغظ ظلم	وذلك في قيل تحسن وورحمه
وعن صاحب الجاوي الكبير رايط	لاجرة فاخر من مائة لغيرة
وفي البعض منه في راي رايح له	كذلك الاذ عير في الله بفرهم
وقد عايننا في القضا شيئا	واعني جلال الدين جني النخبة
لنؤا به من بعد نوايل غسولهم	على فويله مني كافي الرسله

رسالة في انهاء المسيرة وبائع في الفاظه بها حيرة
وكان يركب العليق العزلة يحرقهم في غزوة وعيشة
ودارت عراسيم الرمال بينهم فرخا الفارسون بأشيلة
وما يرحوا فيا مضى اهل غفيرة ولو ابذلوا في الحلم اعادوا في ريرة
وليس في الغزو من يهزئ للفاضل رسوايت له خيرة
وعن حجة الامام لم يبره وقا يقال بان الحق اصل الزمان
باب في شرح لولاية الخلفاء
ومنه قول بعض الجرار في الخلفاء وهما من الاداب والاولوية
في حق من جازو الحكم في انذار واولاه ما تقدم ذوا الفضيلة

ر

وان تشفع فادخل الاستغفار وفي الاستغفار لا يولي فرقة

وفي التذلل تحريم القول بالبر

باب في التذلل وزد اليقين واجعل بذلك

وان ليس يقضي بالتذلل خمسة

من ذلك استثنوا باخراج خمسة

فمنها التذلل في الزكاة لما لا يك

كذلك هي تسمى من صلبه

ويستحل عن حق اليقين غرة

ويقتضي عليه غرة حكم برحم

ومن على المرحوم والموتى

بغير ذل ولا عزة اي غرة

وذا من فروع المرافعة وروى

فان استقرت ساجدة وروى

فان استقرت ساجدة وروى

فقد يدعي العقل له في مقتضا	على التكرار من الحيات وفساد
فيلزمه انما هو البرهان لغو	فيدي كولا كافي للمنة
فيقتضي عليه بالكلية محضلا	لوصف اقليم الشيا المربعة
وعز اكافي فيقبل قول	كعوي احليم دون عوي حليم
فيرجع فيه ليلين ومكدة	اذا اذ اقليم ليس بالاضحية
كاسليم وسين من النزع	بلوغا ليلين الحليم في النجبة
فيطرقة المفصل انما وكذا	ليس احكاما قابل للتحصيل
وهذا عن ابن الاصح ورجا غله	وقيل انما بالاصح قطع شجرة
اذا لا صدق ان الوسا فكله	يزود به لا يحصل دون النعت

وَوَدَّ بَأْنْ لَمْ كَانَ لَيْسَتْ فَيْسَهُ	مَنْبِيَهُ شَيْءٌ وَالْأَوَّلُ لَمْ يَكُنْ
وَوَدَّ مَضِيحُ الْمَجْدِ فِي أَصْلِ حَلْمِهِ	وَأَنْ كَانَ لَيْسَتْ فِيهِ دُونَ الْفَقْدِ
وَمَا لَيْسَتْ أَدْرِي لَمْ يَكُنْ وَرَدِيهِ	وَمَعْتَبَرٌ فِيهِ طَرِيقُ الْعَدَامَةِ
وَلَكِنْ لَهُ فِيهَا الْقَبُولُ إِذَا عُدِلَ	عَلَيْهِ لَعَامُ رَامُ ضَرْبِ الْجَزْبَةِ
فَقِيْدَةُ أَدْعَى اسْتِحْجَالَهُ بِرَوَايَةٍ	فِيهِ لَيْسَتْ فِيهَا مَدْرَى لِلْمَقْرَبَةِ
فَأَنْشَأَ فِي عَرْضِ الْجَبْرِ نَكْوَلَهُ	فِيهِ لَيْسَتْ بِضَرْبٍ مِثْلَ عَدْرِ الْجَدَنِ
وَوَدَّ ابْنُ بَنِي اسْتِقْشَاهُ فِي رَأْيِي	وَأَخِي الْقَضَاءُ أَلَمْ يَكُنْ أَوَّلَ الْبَيْتِ
وَوَدَّ أَلْجَبَانُ ابْنَ مَا بَيْنَ ^{الْأَرْضِ} مَا بَيْنَنَا	وَأَبْدَنِي لَهُ مَحْضًا بَعْدَ مِثْمُورَةٍ
لَمَّا فِي الْقَضَاءِ مِنْ وَضْعِ الْأَسَدِ	وَفِي الرِّصْدَةِ الْمَسِيرِ قَوْزٌ يُوْضِلُهُ

ونسبح قولنا المزعج شيخنا
 وذا في جوابه وخرج بالقضا
 على ذي كولي حيث غننا غننا
 اذنا اذ علمنا ان مننا غننا
 على احدهما جهين لذي مفسر
 وسان فرغا في التناول غننا
 ونسبح دعوى كذا من كل زوجة
 اذا زوجت حررا لجمع شريطين
 كذا هو في فقه الحواشي لولها
 لما فيه من اخلال شرع جدينا
 بان القضا بالاصل حكم المروسة
 على ذي كولي حيث غننا غننا
 غننا كولي منه قولنا بغيره
 بغيره كولي بغيره اذ غننا
 فراجع في فقهنا بغير غننا
 سوى زوجة موصوفة بغير غننا
 لخرج بغيره وصفا للزنا
 سمعنا لذي غننا للزنا
 وذاك الذي غننا في غننا

باب في النكول والغيب عليه بأنه تاكل

وعند عين الرمد ان كان نارا فيفقد عليه بالنكول غشا

وليس قضا بالنكول محسلا ^{التيحة} لا ساقط مطلوبه اليها وكن

بل سلم اليه انه صار ناكلا ويبرئ في هذا الاصل البعرة

وذا في نكول المديح عن عينه اذا اخضعه قدر من غير قسوة

ومر كان بالاحتار ليري جوابه فان يرمي الاضاح من غير حجة

كذلك الامر بالنكول مضور عليه فان ابراه يفسد اذا

وهذا لان الاصل ايضا ساعد ولو هو لم ينسك لحي الحجرة

وفي الروضة الغفر في دايم ^{٤٤٤} كذا في الدرر في روضة

باب في تناقض الكولاني والبيسني

وانه مرة في انك لا نجحاً فتتطاول عوداً ارجل الغصين
وسنة الحصى عند تناقض كذا لانا عند ترجيح خلة
كناقلة او من خلة في كذا نريانه علم فترمت لبرسته

باب في القضا بالشاهد والشايع

وفي المال او الصلة المال او الصلة بشاهد اثنين جميع نسوة
فشرط القضا بالشاهد والشايع قضيت مال نحو عبد الحولبة
بدل ما في جميع مسلم بلفظ قضى في حكم رفع الدولية
الى من صلاهم السلام علمه ويروى من طريق ربيعة

كذلك من سئل في الشيء ومنعه فصار يروى في الشيء

مختص من الشيء في العمل كما كان كاهل فيه ليس يرى في ذلك

باب في الاعتذار وحكمه

وليس به الاعتذار شرطاً وإنما يكون احتياطاً في الأمور المهمة

وتكليفه فيه فذلك ليس على صحة التوكيد عند الطاعة

بأنه لا يرد له العمل بالجمع وإنما هو المنع وجب في استيفاء التهمة

ورجح منعه ثم في كونه به مفقود فبعضه جميع ذلك المهمة

وللبغوي المنع في قول حرمه وللأسوي تصحيحه على منعه

باب في حكم التعذر

ويعزيبه من كل الخافد ما يرى وفي كل غدير له ذلي صولة
وتعزيبه من كل الخافد ما يرى بما فيه دفع راجع الوكوسة
ولكن له تول النواير دائما ولا يبلغن حد البطين حيلة

باب في حل المحبوس

ومحبوس دين احبوا الله بهرح وجه جرح حيل نصر
ودفع في الحواوي السيف خلة والحجة والرحيم قبل غطسة
وحبس في القضي برأي الجادة ولأن بناءه بقيق وصلة
وليس له المريم من قبل ان يرى ثبوت الحق بل به جل فرصة
ولكن له امنا بالزام خضع لاطاء الياب والخذ بنسبة

ويعين خبر النسيب منهم
وهميل اقيم توفيقه من
كامله فحالا لعدله بها
وفي الحالك بقى ليع
كثيرة ما لغيره
وامن احدا زو نبيير
وتفيدة في اللون مافية
لمرحلين الحق على الخاب

باب في امر الخصم في امر الدعوى

وهميل خصما غاليا عن جوابه
ويرجا حضوره في امره
لذلك خصم في اذ غايبه
وذه عتية ضرا عليه
وهميل في امر الصغرة وطيا
اذا الحس من غير المظنة
اذا رفق امر اليه لثافيا
وجيف على من اذله عورة

ومن ضمير رثانا المثل والحب وفي ليلنا فارجح امرؤ ضيقه

وجده ضعيف فحبها العبد والحب وضيق عجل بل في كل شدة

ومن حاله العبد المنقرض كذا عجزه في العبد في ليلته

باب في حكم الجرح والتعديل

وسوط قبول الجرح تفسيره فارجح لكي يظهر التفسير في الشدة

ولا يثبت الاطلاق في النص الذي لو سوس في جرح التوبه لله

وبينة الجرح حثا تدرت على ذات تعديل الجرح حثمة

والتعديل تقديم المخرج فلهم بأن الذي في المصلح والحق

وفي صورة من عانت في المصلح بأن عرفت سباب الجرح وجوبه

ويعرج

وابدئ له اصلاح حال نوبة ^{بده} رخت اذ في الفان حبره ^{صفحة}

كذا هو مستثنى بفتح ورجعة ^{واضافه المخرج رقية الدابة}

باب ^{في} الفضا على الحاضر ^{البلد} والمجلس

وسرط الفضا في حاضره والمجلس ^{الحكم كما في ذي نوادر وعسرة}

ثبوت النواري ^{والمعززة} كمنيع ياتي له في اوله ^{او لغيره}

وعقله ^{في} الحضور ^{والمجلس} والاف ليد برعي الكافة

ولومرة ^{لكن} تكرر ^{عضطه} كبرية ^{اثم} لو بنا لك عضطه

باب ^{في} حرمه ^{ما} المفلس

وفي بيع ما فيه ^{من} مفلس ^{وغاي} في العدي ^{لرون} البعثة

جول كذا انما ان يزل ونقله
البلد ثم والحبس من اجل مظللة
وقدم ذالحق له متعلق
بوعين ما ان متعلقا فهو سلعهم
كذلك شفيق في تلك قصير
ودو حق اربن ثابت الكرامة
كاهو في الميراث ايضا مقرر
على مؤن النجيز للقرضيه

باب في الفضا على الغائب

وحيث يلى في حكمه امر غائب
فيقول عنه فعله وقت حصره
يخلف من بعد البيان غرضه
على نفي نفي بل والاهم المكتبة
اقام على ذلك له الخصم حجة
فلا يتفق في الامور المختلفة
فيعدن الفاعل يموت وغيبته
بميت الاستظهار من بعد حجة

ونشعلها في الوجه لساننا وهذا في تكملة الفاعل حوطة

باب في الدعوى بالميراث

ودعوى ميراث فيكون موثقة وحقا بآثره وانحصار الورثة

ودعوى على الوراث يتلوهكم يترك هلكة في مطلبين فريضة

وذا في الدعوى بعد ذلك الترتيب في المطلب المجمع قبل الرد بغيره

وعن غايه نصب المخرج لم يجب ولكنه باننا احيا وجوه

باب في ولاية امر السقبة المحتاج

وايقاض امر السقبة اذا ابى ولي باذن في علاج لنفقة

فان لم يكن بالاذن اصلا فانه فان فاسد الوصي عليه الجمالة

فوالا في الروضة المهزنا
 اذا كان وطنا في كالح الرينة
 وقد اوجبه للشيعة شجنا
 بغير انقطاع ولو في السيرة
 اذ الحجة تمنع التعبد لضعفها
 فتبطل في بعض المنع الضامة
 واطلق في اكاوي الصغرى طه
 لبطل ذات الرشيد والشفاعة

باب في الدعوى الحق السببي

وان كان حق للمعي وقفه
 لما يلحق ذو اصول قومية
 ورجع ذاتي روضة القبر ناك
 لاصلها عن ذي سرايوتية
 ورجع غير علم ومظاهرو
 ودرج حوائج يخالف بغير
 وذاك في حق الصليبي يركى
 وفي على مثل فقه الائمة

حين لم ينجح الطلب ثم لم يمس به
 فابدى له لا شك الاذ في الشك
 ورجع ان لا وقت وهو مخجل
 كما في فتاويه التي ارسلت له
 ودونك سكتة وهي عذرة
 فليس نعم ان اتى بربوعه
 سوى دون ما يفي على غايته
 وفي طوره الفتوى شرح منعه
 وذا مملق فيها على رأي شجنا

ادله ايمان فداقيم لتوثيقه
 ليس بلوغ امر جمى المضيق
 وفيه غنى عن الشك اذا كان
 لاخذ جواب منه من امر حكمة
 ليس ان احكامها بالانظر مرة
 ليس به عيان من الشبهة
 فتظهر من البلوغ ما به
 ولكن هذا السور لا يمنع بظرف
 وما الى حكمة بعد حكمة

وامدا بنا في الانظار عينه او اجنة ام فيه المستقيمة

وهو المنع الامطار المنة كذا الشيخ عز الدين عن ترجمته

يرجع في هذا جدول الحكم بلا وفيه بين خمسة اربعة

باب في التحوير المحنون

كذا حكم المحنون برعوى ابنه وينظر الخليفة عند الافقة

ويمنع خليفة الولي الحق من يليه سوى ائمة في غير ذلك

يأمر اسبابا لها في عينه هذا الخلفاء الترجيع للشيعة

واضح وجه منع خليفة من ابي عليهم ترجمه علي بن محمد

كذا جواب الشيخ في رجا هذا المنع في يرج وروضة راجحة

وذكر نوحا عدا علم غائب
باب صدق في غدد في النجوم

باب في نوح الغائب لبيت المولى

وحسب على الروح عن غاييل
به نايب ام بل ولي عزم

وفيه خلاص والمرحائه
ولي ومناه دوق الحجة

فراجعة من لفظ القافية لربنا
وفي ذاتها لسان لا اله الا الله

وذا الشرط فيه ان يثبت
لغيره لم ينصب له وانما

باب في القضا بعله ما يستثنى من المنع

ومضى علم في بوي الحذر
كلوا الحق الا ان الله

وضابط من حيث هو له
نقرا الجاوي الصغير لشد

ومن ذاك يستثنى فاعلم سيد
على عبوديته لا يعلم بنفسه
كما في الممات استنفاره ونحن
به في الحق اثنى قد يد بالحق احبه
بحكم حاج للاسباب وسلكه
لعان وحذ في فروع العقوبة

باب في الفضاخلاف عليه

وما خلا في العلم ليس له الفضا
وان سحر الجرم الغفير يكفره
ولكن للغير الفضا بشهادة
على ذلك الذي لم يره ليقين
ولو سهرت اخوي عليه الحكيم
واخري باسكار له الحكم اذ
فرجع من ادت نهاده متكب
لذا هو في السج القبر وضته
وذاك كان المتكلم الحكيم قوله
ما قال مقبول اذا دون منعة

ولئن علم قدره غلبت حجة
بنأييد من العلم في نحو صفحة
لذلك عن سجع العواقب وكذا
أي حاسد البرم سجع الطلحة
وعن صاحب الكافي البرزخ لا يبد
نقول على أي وأخرى سجع
والطبيب قوله في كافي مطرنا
عن حواشي البرزخ في البرزخ
فراجع هذا القول في هوئذ
وراجع كلها في قوله في حصة

باب في نصب القاضي المختار

وحيث ضرورت دعته لجاو
لنصبه أيضا أو من به ذلك
فينصب في الدعوى لوجه حرا
يوجب كماله ولا داعي عادة
إذا كان القاضي ذميمة اسمه
ويغيب إذا القاضي على اللطولة

كذا ما وني غاب والحاج طلبة
 لاننا في مال في العيا مينة
 وهذا من السوع الذي قضى به
 الحطة في البيع لولا الشبهة
 وزوجه من غاب في الكلام
 ليحصل في اذيل اخذ غيرة
 كذا كذا في غاب على غاب قضى
 بغير وجيل في مضمون غيرة
 والحق استقال في غيرة
 وفق العام اعظم من غيرة
 وتوليد الحال المحتر والحق
 لا يظلم رد غيرة من غيرة
 ولما الامور الجبر واستحل
 كجري الذي الذي غيرة
 لغيرة عن احوال مضي
 وكما لغيرة الماض حرمته
 يا رب في ماض الماض

ومضمون في فيه فالشرط عدالة

ومضمون في مرفق اقيم يضحق

فذلك عنه ثابت في الحديث

باب في مله للكفر اذا ارادوا فعول الى ما مضى

ومله كغيره للفضاء ترافعوا

على حكمنا بقى خير روبة

ولكن نعت العباد منهم اذ لم يكن

بنوع فساد كالمصداق عثر

وذلك مستثنى لهم خطاهم

وكلفهم حقا بفتح الشريعة

باب في قبول الفاضل للشهود

وشرط قبول الشهود عدالة

وظاهره في الورع عن شدة

ومستور لم يحكم في قوله

نعم في الجفاد بعض الحكم

فترى العبد للسلطان مَضْرُوح به وهو على الفور المنهية
 وما ذكره في امره على علة الخلة على اقل ما لمعونة
 فذلك اجتناب للكثرة مطلقا كادل اربا او مشبه بالفتحة
 كذا قيل زور او بين عوثة كذا انما على مكره دون كرمه
 ونقص وجه ان ذلك مكره ودعواه جعله غير مقبلة
 ومعنى اجتناب عنده لوعثة وان ليس اصرار بفعل الصغيرة
 واصرار في حجة منقوض وارجح رأي انه كالكبيرة
 كذا ان اجتناب الحق مسروقة بان ليس في ان كمال الرذيلة
 وفرضه في العبد كناية بحسنه ما لا يبين عرقه

من اجتناب عن قوله

وهذا الذي استقوه من فعله

في الدنيا فليست حارة

كذلك ما كان له من

كذلك الذي في الدنيا

كذلك ما فيه انكار لنفسه

بفضل العباد من حوائجهم

فما ضرت في وصفه العباد والنفق

لاجل انكار النفس عن الميسرة

باب في قدر الدعوى وسؤال الحكم

وقد شرط في قدر الدعوى بحكمة

كذلك سؤال الحكم في غير حكمة

ويستحق دعوى حكمة عن ادعى

كذلك زكاة واستحقاق الجبلة

عن المدعى في حكمة وهو كاد

ودعوى الزكاة عن ربح الجبلة

وضابطها ما فيه حق الزكاة

فان الدعوى الاجنبى بالعاقبة

ما في الدعوى الاجنبى بالعاقبة

وهي كناية عما يحسنه يجوز مدحها دون عيبه

نعم مقتضى ما قرره من فتح لهذه ايضا المثل غير جيدة

باب في الحدود في الدعوى بالعمارة والتخصيص المقول

وذكر حدود العمارة الدعوى والتخصيص من قول حميد بن زنبعة

في حاله الدعوى وبينه له فذلك شرط عند رجل البرية

ومنغوله الاعيان غير محله لحيثها فالوصف مع ذلك قبيح

ينوب عن الشخص عن ثبوت وفي الخبر قيل روي جلية

باب في الدعوى بالعين المغايبة

مغايبة الاعيان حيث انما هي من الدماء من قول وضبط

به كان معروف الكبد ونحوه فينفذ حكمه بالسروا الأكدية

وكتبه رسالة إلى عالم غدا يلهو بالوضع الخارجة

وان لم تكن مؤمنة في انبائها فكالمؤمن ان عرت لوجهه بخله

فوصف مع ذكر لغتهم ولا يرتب حكمه بل كما بالبقعة

الجهل في حلة المال فربلا لكي ينشئ الحكم المولى بحلة

باب **في اسمهم بوصف الفضل إلى الدنيا في الغيبة**

ويستوط اسمهم في فضيلة بوصف الفضل إلى الدنيا والفتنة

فان عولوا في عاداتها عولوا في عاداتها لا البنا والحقبة

وفي كينون التنبية وغيره تخرج وجه البنا في التلث

وموت وعزل في يوم فساد

أشهد أن لا إله إلا الله

بدعوة لولا لم نصير إلى أين

فخلف الرجح نقل للجملة

كذلك لها فالذي نفعني

سأله الاستيناف على التماس

وعن قلبه يني وفي الجوق

بصحة البحر وضع عظمه

ويل في الساعات المودة

لزم المنع نوي مدايا

وثنوي على ذي غيبة

بشر الامون غير ان

يا **فيما موزع** روح التي دار الحكم على

وحكم وكلم لم من روحه

لذلك محكم عليه

ومن سره تحيى حكمه

به كذا أسيف الروح

باب من شرط في ثبوت الوفاء للمكاتب

والجارية في حكم وقي ومكده وصيغته لا في تلك الحالة

لمن يثنى باسمه لا كذا اني عني عن الشيخ الجويني كسرة

كذا في موافق الاصل يثنى بها لمحمد بن محمد بن علي بن دوزخية

كذا النفل في المذهب يعزله للاحكام والحاوي الى التبرير بوث

ومسألة الشيخ الجويني عندهم قد استهزئت في كتابه في كسرة

باب فيما يثنى من شرط صيغة الوفاء

ومشروط في وقي سرًا ووقفه فلا يصح تخارج من بعد ثبوت

كذا النفل حتى يتجأ جازم بسلامه والشرط كان للثمة

وفي المهرين لم يهوشا الملك
 لما في اربحان من حوازل الاعادة
 نعم شوقا لشخصه في بوته
 وفي لاسي شوقا للمثلي في التينة
 وذابا ثما الامير من كل رغب
 وهذا الشطير لا يراي فطسه
 ومن عاد يبيع صام حمية
 به لا تغفل الحكيم ما لا يظلمه
 لمن قد رأي ابطاله وبغاة
 على ما قد كان قبل بعثته

باب في معالجات الطفل

وفي سبعة مالا لطف في شطه
 حصن احياج او طهر في رحم
 وحاجة طفل نحو كس في مثله
 كذلك اطعام به سد جوعته
 وينبذ في سبع له بليثه
 مع المهر حفظا من ذهاب وضعفه

في الزيادة في المنة وهو الزيادة في
الزيادة في المنة

وفي المنة في المنة في المنة في المنة
في المنة في المنة في المنة في المنة

وفي المنة في المنة في المنة في المنة
في المنة في المنة في المنة في المنة

باب في فراض الفاضل على العطل

وافراضه على العطل في المنة
بغير ضرورات في فراض في المنة

وفي غير فاض في المنة في المنة
في المنة في المنة في المنة في المنة

في المنة في المنة في المنة في المنة
في المنة في المنة في المنة في المنة

في المنة في المنة في المنة في المنة
في المنة في المنة في المنة في المنة

في المنة في المنة في المنة في المنة
في المنة في المنة في المنة في المنة

وعلما فلو انما الاستطاعة خلا للزهر بعد وقت بارانهم
 بل انما شرط السبيل للزهر ^{من الزهر} واليد ^{من اليد} بدخول المكيمة
 ومن اطلق الاراض دون ^{لغير} لهذا في مكان عليه الغاية
 وخالف هذا الحكم في ج ماله وفي كل في قول طوبيلة
 باب ^{في} دعوى الشفيعا للطفل ^{في} الشفيعا للزوجة
 وفي سفرها للطفل ^{في} ذنبة وعزرة لها بيلك ^{في} اثن المنة
 كذلك ينبغي اليه وامنه كذلك اقاماته دون فضلة
 فذلك شرط في الشفيعا للزوجة ^{في} تزوج طفل من دوا المكضا
 وقد منعوا شفيعا مال الطفل كذلك الغنل في غير مخرج النجاة

كذا هو نقلنا في نسخة بخطه
 وقد وضع التعليق في حكمه
 بحيث ما المان في الأصل كذا
 ونفس يزوجان في قوله
 اذالم يكن في رضعها جانا
 كذا مقتضى نصه وافناه شحنا
 بآية في دعوى انزعاع الطفل من رعية بالبرص او اذا
 ونزع طفل من رعايته امه ^{بالاجرة} اذ اقبلت اجرا لها في الرضا
 وقد وجدت من اهل الفرائض

يَبْرُؤُهَا غَيْرُهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ

كأن له الفناء مع وفق غير
فان مرضيت عادت لوصف الحبيبة

وذا غلب الروح الكبر وروحه وعن سيدنا انصحه بالشاخصه

وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَحْنُ الْغَالِبُونَ وَرَجَعْنَا مِنَ الْمَلَايِكَةِ

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ لِنُؤْتِيَهُ مِن دُونِهِ وَلِنَعْلَمَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنُكُمْ

و نرجع على الله تعالى في جميع ما نرجو له من الخير والبركات

باب الحجام فيه بيان باللسان

وليس لرحلم ما يرتاع
سوي في امور في الودع حصصه

ولم يذكر المباح والروضة
عليه الفناوى عترع عليه

امروزه

وقد عدها الجوزاء لاي كذا	لا سري في غدا من مرسية
فلسطاني في نهو في شامع	بان لا نقول ان ذلك انقيض
كأنض في الانساب كذا	كذا انبئ عزي لاي فيسلة
وموشة علة والسكاح لانه	هو الفصل في الانساب كذا
لذلك وقف ثم علق وبعثنا	ولا لذي عين ولها لخصوة
ولامة حكم هذا ثم علة	كذل ضرر الرضاب في كوة
كذا صرنا في الرضاب كريمة	واثرية موصوفة بالخرقة
وجرح ونور في اسلم لم	ولفسر ورش في العفو السيرة
كذا سعة في الوصايا علة	كذا الفصل مودة في الولادة

وخرج في ليلى نعيم تفرغ
 او المديح كانياب ونيمة
 خلا من فدا طلق القول ههنا
 مملك وهما في المعواذ انصت
 وفي الدواعي اشعار بوجع ضيقه
 لا قبل قريبات مملك مسرة
 وخربة ايضا وغضب على الذك
 مروح وابنته كذا في الحاضرة
 ويشطاد في بؤس
 واعبدوا وفاق بالخلف مسلة
 ويلغز من المروءة لا لهم
 راوشة ففجى لهما العيرة
 وانبع في القول غير
 وليسي موهوب لبيل الغيبة
 كذا نخل شجى الزرنيخا دم
 عن الصبر موهوب وعنت

باب في ذكر السكاج والبرعي المذراق

ودعوى كجاج شرطه ذكره في دعوى في اليهود والراية
 وذكر في ذات اعتبار رضى كذا النص فكذا في الكا^{نفسه}
 وفي الرابع نقل أسرار النبي موانع إن عن غدت بحلته
 وفي امر دعوى الصداق والله لا امر كجاج ما لزال سؤله
 كذا في الفعال وهو موصوفه فان الكجاج الأصل في فرضه
 والبغوي قول لراك الخلف كما في المدرك من غير مئة
 ولكن اقر المرح والرضاء الك سار له الفعال حسن مئة
 ويظهر فيه ان ذلك ينسب على انه استفسار أم نوع حدة
 فان كان استفساراً له نعم أو لا هنا غير ماضع استفسار

باب في استراخا ان لا يتبين حكم الناس على غيرهم

ومن شرط ان ليس بين حكمه باحكام ذي خلف مفسدة

وحكمه له في موضع الكلف رافع لما كان عن خلف ثقا عن حقيقته

وفوم راوا علم الاذن ربيم حكم ولكن ليس في الشريعة

وافتاؤه للحكم ان غاب حجة فذا حيث لا اذن في الجاهل

اذا اذن ينبغي فذلك حكمه على ان الاما فيه وفات

باب في حكم نقل النبوة

وممنع نقل النبوة ومما اخرج جاز على مله

واطلاهم المنع في مقيد يمنع لموت ولا عزله وعزله

فانما اوله عزل ص حكمة تخليد البلدان دون نفوت
كذا في السلي والقل^{أهنة} بر شجرة كوي لاسيا حكمة

باب في نفوذ حكم الحاكم:

وينفذ حكمه ظاهر ابل باطنا وفي صور باطنا مخوفة
بان كان نفس الامم اكله على اهل زور باطن في مساة
وفيه كلام في المما^ن راجع فكم فيها ذخاير خفية
وفي لروضة التميل في حكمه بفرقة بعد اللعان ورفقة
مع الراني بل رد ذلك سخا بفرقة بالبرج نصاير خفية
باب في تحريم الخلفاء وادخلوا في قوله بالبرج

المقالة

ويجذب إلى المظالم والكفا
فلم موضع ميري الحظا الخطية
يعطى اجناد كالذي في علوا
فضاة وعبروا الكارح مايرة
كما هو مثلا الرافعي وروضة
وذا كعن السيح في نقل غلظ
ومورثا بنت ليلان بالبركة
نصن غنما في بلاد العرب
فان لم يكن ثم ادعاء عصبية
بذريته في بلد الله محاربت
وتوريته كما لو كانت عقيق
ولكن لا عناق بلدا الغربية
وان كان مدلي بالعصبية
يؤدم بالعصبية في المشاة
وابدع في الحواوي الضعيرة
لبن مع السعيد في بيرة
اذا ما الشربة اتي بالكلية
لها غير ثمن من فرض بارش

ويخط بعض الناس في زيارتنا محل المغيرة العشرة الموقلة
 وذلك نرى الجاني في الولا مجموع اعينها أكبر خمسة
 وحسن عيش عند قرائته وبعزائمه في زيارته بأسباب
 وكان الذي قد حصرنا من عيشه ثلثة ارباع واما البنية

باب في حكم النبوة والصفات الكالم

وليس نبوت النبي حكما واما نقره حكم كنهم الخاطئة
 على خلف ترجيح به وسامع تراها بنفليس وفيها في حقه
 عليه نبينا هل شرط نصره حكمه نبوت طائفة ام يذلة ان حرم
 بظاهرها بكني خالف قولهم من رضى ونفليس حال وفيه

الحمد لله
 على ما ذكره
 في هذا الباب

وعن قصير في الهم ليس يفرق
يختم من القاضى كما يفرار حشرة

باب في دعوى الوكيل المكفوق

وهل يسمع دعوى الوكيل اذا ^{دعى} ^{حق} ولم يظهر بثبوت اذالة

الم الشرط في الدعوى بثبوت كالية
للمرئيد دعوى بعد ذلك اخيرة

ومن مغلض ما قرره وقصر
تقدم دعواه لطبق النجاة

اذ الحكم في الامر بالبوت مرتب
على سبق دعوى المكفوق مثيرة

ونفيد حكم ليس حكما وانما
للمرئيد افعال تولت ومرت

باب في الفرق بين الحكم بالهتة والحكم بالموجب

و فرق عظيم بين حكم الهتة ^{و موجب} وموجب بل وموان لطيف

باب

وقد فرز السبلي فيه صنفا
 كذا سحنا ابرى لجل تحفة
 وراجع كما قرأه تجد به
 فوايد ندى عن معاني سرينة
 وحاصله حكم بصحة عفاه
 فابره حكما لذي موصية
 اذا وافق الفاضل الى الفرض
 بصحة في صحة دون بؤنة
 وان لم يوافق على فرض به
 فالحكم بصحة كذا برقة
 حيث هما في الفرض قد والله
 على صحة في مقضى المذهب
 فليس اذا استلزم الحكم جبا
 ومسللهم في غير حكم الوفاء
 ففي الاتفاق الحكم فيه عوج
 لا يبلغ من حاشته في النقود
 وفي الاختلاف الحكم منه بصحة
 لا يبلغ في جميع البسطة
 فان لم يوافق على صحة
 فابره حكما لذي موصية

في صحة
 في مقضى المذهب

ولا يرفع من غير ما رآه مطالعة فما التمهيد للقرينة
 وحكمه فتشاعبه محجبه فذلك بدو الرفع لأن رفعه لذو سببه
 وذلك لأن الحكم منه موجب بليغ الرفع الخلف من غير كونه
 فمن موجب الحكم الذي عنه جازم بأن لا له حتى ليرفع الضيق
 كذا شرط شكى عند فاضل يرى فبالجدة الحكم واغنى عن سبب
 فلغيره يراهم الحكم لنفسه فضيحة لا في لزوم الشبهة
 فان كان منه الحكم في موجب فذا لا رزم لا ينفق في سببه
 ومن فذر آتى وفاء على التورع وفي حكمه يفيح له ذو مقصده
 حكمه للذي بطلان فذر رأى فذا الحكم كان فيه سدا للصدق

(24)

في صورة السبعون الحنة

وقس بكذا وأطردوا على أضلك
ولم يزلوا في موضع وجب
فلا يحكم يسر على داحضة له
وأيضا إذا ما الحكم منه بحجة
ولم يثبتوا دينا لإصل صوابه
ولو كان فيها الحكم عنه عوج
فيتركوا إذا كان من وجوبه
في صورة السبعون الحنة

وهيئة

باب في القضا بالقول المصوح وفيه

حيث نفي ما من مروج مارة
أشهر أم لا ادنشا عن

وبخلافه الصحيح بقاؤه
 لأن له القلب معنى حقيقه
 ونصح في الاطلاق بان يقع
 على الذي تحت غدا برهينه
 ونقل بعض من اهل الجمله
 وبين الذي عن ذري اجتهاد مؤتم
 فان لم يكن النقص في حكمه
 بضعف اسناد صار في اصله
 وان كان من اهل الجمله نفسه
 ولا نقص بعد ولا جحد الرخصة
 وصار الى وجوب ذلك كجنا
 ولم يبق في وجوبه من نفسه
 ويظهر خروج له وبلاغة
 نعم واليه النفس مالك برغم
 وفي الروضه المربع فيه نأوه
 حل عن الاستفصاء العز ورت
 بتعليق مفضل الحكيم لافضل
 او اجب على الارنفا المسترة

أَمِ الْحَكْمُ مَتَّقِي وَهَذَا مَرَجٌّ وَمِنْ مَقْصَدِهِ لَيْسَ يَنْفَعُ يَلِيَّةَ
 وَهَذَا الْبِنَاءُ فِي مَعْنَى الْحَكْمِ تَكْوِيلٌ وَلِلَّهِ ذَرْعٌ فِي الْحَقِّ فِيهِ صَحَّةٌ
 وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ فِرْعَوْنُ فَذَلِكَ بَنَتْ وَفِي بَزْلٍ الْجَنَّةُ وَأَهْلُهَا
 فَمِنْ جَوَازِهَا بِالْحَكْمِ يَقْوَى بِنَاؤُهُ وَلَمْ تَكْ عَنْ زُجْجِهَا بِجَوَازِهَا
 وَلِلْبَاحِثِ النُّوْلُ الْمَرْجُوعُ عَوِيبٌ وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ الْجَنَّةِ وَطَائِفَةٍ
 إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَانْهَ يُغَيِّرُ بِهِ قُوَّةَ السَّقِيمَةِ

باب في تفضيل حكم غيره

وَفِي تَفْضِيلِ حَكْمِ الْغَيْرِ فَرُطُهُ تَحَالُفُهُ نَصًا وَاجْمَاعًا أَمَّةً
 وَبِئْسَ خَلَاةً الْقِيَمُ خَلْفَ قِيَمَةٍ وَذَاكَ الَّذِي يُسَمَّى قِيَاسَ الْحَاجَةِ

فحيث نرى حكماً لهذا المعنى
 له النقص اذ في الحقيقة
 كان جاداً حكماً. بعضه
 حوت حقيقة استلزاماً بالقوة
 على أن في ليس اختلاف الصور
 والحلف مبني على الأصل والعلية
 ولا سيوى القول فيحقق
 بالغير التميز بغيري القسمة
 وهذا مقال راجع للحال في
 اذا الجموع لم يغيرت
 فهد ذلك لا يجمع يرتفع
 من الكلام لا قالنا اصل
 ونرجع نرى في خلاف مقدم
 صواب الحلف لا حق دون حصة

باب في نفي حكم نفسه

وفي نفي حكمه ذاك
 يري خلاف في اصل دون

خالف الذي قد مر أن أصله
 رزوه بزور أو يفتق وزله
 وليس الجحد الحقد بغير
 فتغيره لا ينقض قساده
 فيكون الثاني من تركه
 على حكمه لا يبيد خطاه
 ومجتمعه ممنوع من كونه
 ووافق نص الامم بعض الصحابة
باب في نفي حكم الذي قبله إذا لم يكن أصلاً
 وينقض حكم الذي كان قبله
 إذا لم يكن أصلاً ولو لم يكن
 ويشهدنا بخبرنا بطريقهم
 خلاف طريق مالك عن عطاء
 عن أبيه أصلاً وهو في حروقه
 كما الحجة استثنى ما رواه قوله
 ودر سبق الفرع عنهم من كان
 كذلك الأمر لا ينقض أجل الصواع

الكله في خزانة الكتاب وضبطنا ما في

والله نفا فقر لم يسم
مجزو وهو ابن الخصوي مجي
وتمشأه مقتر وللم غدا
وذلك في عام الثلاثة فلهما
وابع رحلت تحرر امره
مجزو برحوه خلوة ذات طوة
نفا من خطابه باخه من يوم
نوبل وميق وهي لك حيلة
ملكون من بعد الثاني ما يسه
لثلاث عام بعد ذلك الثلاثة

الكله في مرج الحان بالاسرار الحوس من كل فوس

بواذ نصير شاميلها سيب
وما نصير فيه الحق لعلنا
كذلك شادروا انه قد تكرر
مجزو بغير مع نهال الجبهة
ومعروفه لا يتكلم ونبوة
مياه تم تحت قوا بعد كثره

توين سوس كاتون كاتون اشباط اذار
 نيمان ايار حور كاتون اب ايلول

اجله وناج دهورا بجدهو زاجد

هوراب جدهور فاذا اردت تعرف اوايل كل شهر

من الشهور الرومية فخذ حرف ذلك الشهر وحرف السنة فان زاد

عن السبع بحساب الجمل فاسقط السبع وان بقي واحد

فاول ذلك الشهر الاحد وان بقي اثنين فاوله الاثنين وكذا الى

السبع ايام فحرف سنة الرومية حد الالف واوس وناج وكل

ثلاثين والرابعة كبسيسة بحرفين اشباط اوله حرف ثم تاخذ الحرف الثاني

في اول اذار وتأخذ حرف الذي فوقه وهو ها فاذا انتهى الى

جدهور فتد الى اجمعه وكذلك تفعل على سائر الدهور والايام ثم

محمّد صفر ربيع ربيع جماد جماد
ربیع شعبان رمضان شوال القعدة الحج

هیزداوچز جزه بوداه اهیزدوچ وجاه یزدا
وداچزهو بوداهیزد فردوچاهب فادا اردستان